مطلب المحسنات اللفظية

لان المحسن انما يكون محسنا بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المص نعم لا يقرع عند
الملك بن مروان وان قول دريد بن الصمة قتلنا بعبد الله خير لداته ذؤاب بن اسماء بن زيد بن
قارب روى انه لما سمع عبد الملك قال لولا القافية لبلغ به ادم واما الضرب اللفظي من الوجوه
المحسنة للكلام فمنه الجناس بين اللفظين تقييد الجناس بهما يفيد ان لفظ الجناس لم يخص اصطلاحا
بالتشابه المذكور وهو تشابههما في اللفظ اخرج اضافة التشابه الى اللفظين تشابه المعنيين
ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله في اللفظ اى في التلفظ لانه لا تشابه بين المعنيين
في التلفظ وقد نبه على ان اللفظ يستعمل بمعنيين واذا ارتكب في التعريف فمن جهة للعدول
من تشابه الكلمتين كما في المفتاح وله جهة اقوى هي ظهور من ان يخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ
فان التشابه يقتضي تغايرا والتغاير اللازم للتعدد في التكرار لا يسمى في العرف مغايرا ولهذا ثبت
للفظ الواحد معان متعددة فجعل يوم تقوم الساعة ما لبثوا غير ساعة لفظين يحوج الى تكلف
وخروج من العرف ويخرج مع ذلك اخاه اذا ان زيدا واضرب ضرب زيد الى من يريد تكلف بان يراد
التشابه في اللفظ فقط بمعنى عدم التشابه به في المراد ولا يخفى بعده ولو لم يقيد بقوله في التلفظ
لتبادر التشابه في المعنى فاخرج التشابه في المعنى يسمى المطابق لكن التشابه في اللفظ اوسع
من الجناس حتى انه يشمل ضرب وعلم التجانسهما في التلفظ من حيث اشتمال لفظيهما على الثلاثة
اضاف
الا ان المراد بالتشابه في التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواع الجناس ايضا المحسنات
التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابههما في التلفظ هكذا وسيجيء بعضها في اقسام
احسن التامل في المقام فان سلوكه من خواص كرام ذوى الافهام بل المخصوصين باكرام الالهام
والجناس ضربان تام وغير تام واشار الى هذا التقسيم بقوله والتام منه اى من الجناس ان يتفقا
اى اللفظان في انواع الحروف يكفي ان يقول في الحروف الا انه زاد لفظ الانواع تنبيها على انه
كل حرف من حروف الهجا نوع وتعددها في عرف العربية وهو علم اعتبار التعدد باعتبار تعدد
التلفظ وعدد زيد لفظا واحدا وانه تلفظ به الرف تصحيحا لاعتبار الجناس في لفظ واحد استعمل

بلفظين

٢٥٢

بلفظين نحو يوم تقوم الساعة ما لبثوا غير ساعة لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع ما فوق
الواحد وان لم يكن جناس في الثاني والمراد انواع الحروف الملفوظة وان لم يكن دعا الى امراء وعالي فعل
ماض يتجانسين تجنيسا تاما لعدم الاتفاق في عدد الحروف لان الاصل في الادعاء ادعائي والاعداد
الاولى وعددها او لو اتفق ضرب وقتل في عدد الحروف في اعدادها اذ ليس بحروفها اعداد
لا يقال ان الاتفاق في الانواع يغني عن الاتفاق في الاعداد لانا نمنع اتفاقهما في الانواع ان يكونا
متشاركين في انواع الحروف والاشتراك المساوي في انواع حروف الساقي بل في بعض انواعها
فلو قدم الاعداد على الانواع لكان احسن لانا نقول حينئذ وجعلت متشاركين في انواع الحروف
وليسا بمتشاركين في اعدادها وفي هيئاتها الاضافة لادنى ملابسة او الهيئة صفة
للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة في الحروف والاولى في هيئتها
اذ ليس شيء من الحروف يتشبه هيئات حتى يتفقا في الهيئات وما اشتهر من تعريف الهيئة
من انه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على البعض يوجب ان يكون ذكر
هيئاتها مغنية عن ذكر ترتيبها وكانه لم يلتفت اليه المص لما راى من انه يتجه عليه انه موجب
ان يتحد هيئة ضرب وربض فجعل الترتيب خارجا عن مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور
ولو اريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة والسكون لا هيئة الكلمة كما هو المشهور لاتجه
انه شيء من المذكور لكن يحتاج الى حمل الهيئات على ما فوق الواحد لما مر وترتيبها اى تقديم بعض الحروف
على البعض سواء كان وضع كل حرف في موضعه اللائق او لاخفا وانما عدل عن تعريف المفتاح وهو ان لا يتفاوت
التجانسان في التلفظ مع انه اخصر للاشارة الى تفصيل التشابه المعتبر في الجناس قال المص ووجه تحسينه
انه ذو صورة المعادة فان كانا من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى مماثلا
الاظهر ان يسمى التجانس مماثلة وكل من التجانسين مماثلا وسوف يجيء العدول عنه قال الشارح التسمية
بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من ان التماثل الاتحاد في النوع او قوله هذا بعيد والاظهر
انه من المماثلة بمعنى المشابهة يسمى التشابه الكامل بالمماثلة كما ان التشابه بلغ في الكمال الاتحاد قام به

في الكمال

Copyright © King Saud University